

اقتصاد المعرفة وأثره على المعلومات المحاسبية
**THE IMPACT OF KNOWLEDGE ECONOMY ON ACCOUNTING
INFORMATION**

دغميم راوية*
جامعة الدكتور يحي فارس، المدية-الجزائر-
profdaghmim@gmail.com

تاريخ النشر: 12 / 07 / 2021

تاريخ القبول: 14 / 06 / 2021

تاريخ الاستلام: 19 / 05 / 2021

الملخص:

في ظل العولمة وتسارع وتيرة المعلومات المبنية على التكنولوجيا، أصبحت المؤسسات الاقتصادية تواجه ضغوطات عديدة ومنافسة شرسة للنجاح والاستمرارية وسط اقتصاد مبني على المعرفة، ولغرض إدراك هدفها المنشود وجب على المؤسسة الاقتصادية تحسين وظيفة المحاسبة، هته الأخيرة التي تواجه حصريا تحديات كثيرة في عصر المعرفة، الأمر الذي يستدعي تبني أفكار ومهارات وأساليب عمل تختلف عما كان معتمدا في ما سبق وكذا اعتماد برمجيات وتكنولوجيات متخصصة لمعالجة البيانات المحاسبية في وقت قياسي وتوقيت مناسب لاستغلال المخرجات المتمثلة في المعلومات المحاسبية واستغلالها من قبل أطراف داخلية وخارجية للمؤسسة لاتخاذ القرارات التي تخدم صالح المؤسسة. ولغرض إبراز الدور الأساسي لاقتصاد المعرفة وتأثيره على مهنة المحاسبة، نحاول من خلال هته الورقة البحثية تناول مفهوم اقتصاد المعرفة إلى جانب المعلومات المحاسبية ومتطلبات جودتها خاصة في ظل المعايير الدولية للمحاسبة، ثم استنتاج أثر اقتصاد المعرفة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المتمثلة في المعلومات المحاسبية المرنة والموثوقة. كلمات مفتاحية: اقتصاد المعرفة – المعلومات المحاسبية – نظام المعلومات المحاسبي – تكنولوجيا المعلومات.

تصنيف JEL: A2 – D83 – M41

Abstract :

With the globalization and rapid pace of technology-based information, economic institutions have faced many pressures and fierce competition for success and continuity in a knowledge-based economy. To achieve the goal, the economic institution must improve the accounting function, the latter exclusively facing many challenges in the era of knowledge. This requires the adoption of ideas, skills and methods of work different from those previously approved, as well as the adoption of specialized programs and techniques for processing accounting data in record time and in a timely manner. Suitable for exploiting the results of accounting information by the internal and external parts to make benefic decisions for the institution. In order to shed light on the impact of the knowledge economy on the accounting profession, through this research document, we try to address the concept of the knowledge economy with accounting information quality's, especially in light of international accounting standards

Keywords: Knowledge economy; Accounting information; Accounting information system; Information technology

Jel Classification codes: M41 – D83 – A2

* المؤلف المرسل: دغميم راوية.

مع حلول القرن الحادي والعشرين الذي صاحبه اتساع غير مسبوق في التجارة و الصناعة نتيجة للتطور الهائل في تقنيات المعلومات والذي نقل العالم من عصر الصناعة إلى عصر المعلومات الذي تميز بانتشار التجارة الالكترونية و نقل المعرفة بواسطة شبكات الانترنت و غيرها من وسائل التكنولوجيا الحديثة، كان لزاما على نظام المعلومات المحاسبي أن يواكب هذه التطورات التكنولوجية من حيث زيادة التفاصيل والدقة والسرعة في المعلومات المحاسبية.

فنظراً لتوسع العديد من المؤسسات الاقتصادية في استخدام وسائل تقنيات المعلومات الحديثة، وعلى اعتبار أن نظام المعلومات المحاسبي يمثل نظاماً رسمياً للمعلومات في أي مؤسسة اقتصادية، فإن الأمر تطلب ضرورة استخدام هذه التقنيات في مجالات عمل هذا النظام في سبيل تحقيق كفاءة وفاعلية أكبر للمؤسسة، ويتطلب استخدام تقنيات المعلومات الحديثة أن تتوافر لدى القائمين على عمل هذا النظام معرفة تكتسب عن طريق الدراسة العلمية والتطبيق العملي تمكنهم من أداء عملهم بأكثر جودة، كما تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية من خلال استخدام هذه التقنيات، في إطار ما يعرف باقتصاد المعرفة، فمن هذا المنطلق ومما يبيح طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير اقتصاد المعرفة على نظام المعلومات المحاسبي والمعلومات المحاسبية على وجه الخصوص؟

لغرض معالجة الإشكالية، نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تناول وتحليل المباحث الأساسية التالية:

I. الإطار النظري لاقتصاد المعرفة.

II. نظام المعلومات المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية.

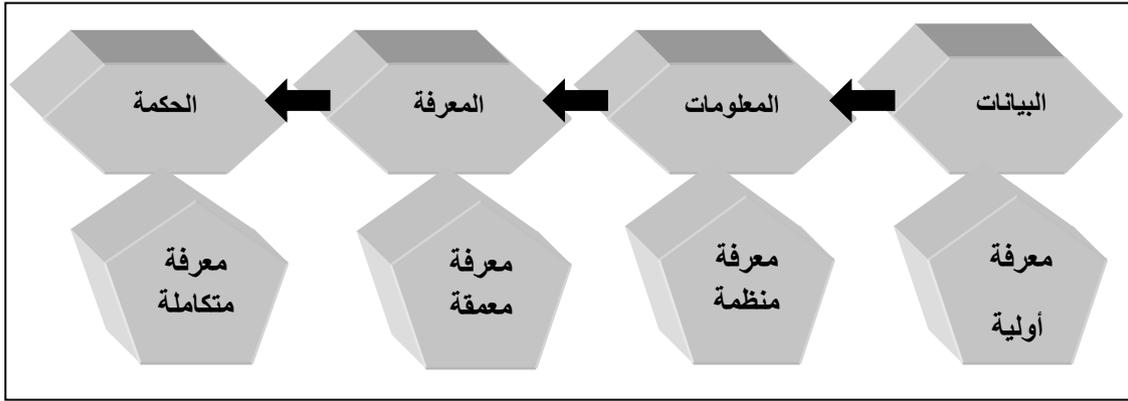
III. أثر اقتصاد المعرفة على طبيعة ومسار المعلومات المحاسبية.

IV. إضافة إلى استخلاص جملة من النتائج.

I. الإطار النظري لاقتصاد المعرفة.

شهد القرن الحادي والعشرين تحول جوهري من مجتمع صناعي إلى مجتمع معرفي، إذ أن المعرفة تبقى هي القوة المسيطرة في مختلف أوجه الحياة، حيث تمثل المعرفة أسس القدرة على عملية خلق الأفكار، وتحقيق مستويات عالية من الجودة والإبداع التقني، كما أن ما يميز المعرفة هو سرعة انتشارها وصعوبة منع الآخرين من استخدامها، وكذلك ما يميزها هو أنها لا تكتسب إلا من خلال التعلم بكافة مراحلها، ولا يمكن اكتسابها فقط من التمهين والتدريب، لذلك فيمكن التعبير عن المعرفة بأنها القدرة على التعامل مع البيانات ومعالجتها وتوظيفها لتتحول إلى معلومات ومن ثم ترجمتها إلى أداء لتحقيق مهمة محددة. (حسين، 2015)

الشكل 01: المنظور المعلوماتي للمعرفة



المصدر: إيمان حسين داود الشرع، تأثير اقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، 2015، ص: 226.

1. مفهوم اقتصاد المعرفة:

يوجد عدة تسميات لاقتصاد المعرفة مثل الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الإلكتروني، اقتصاد المعلومات، اقتصاد الانترنت، وكل هذه التسميات تعبر عن اقتصاد المعرفة وهو الاقتصاد المعتمد على الأنشطة المعرفية في موارد مختلفة، حيث تتركز على الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها واستثمارها في المجالات المختلفة للاقتصاد. (حيدوشي ووعيل، 2018)

2. خصائص اقتصاد المعرفة:

يتميز اقتصاد المعرفة بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن الاقتصاد التقليدي، ويشكل عام يتميز اقتصاد المعرفة بمايلي: (يحياوي، 2017)

- ❖ أنه كثيف المعرفة يركز على الاستثمار في الجوانب البشرية باعتبارها رأس المال المعرفي والفكري؛
- ❖ الاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمدربة والمتخصصة في التقنيات الجديدة؛
- ❖ اعتماد التعليم والتدريب المستمرين وإعادة التدريب التي تضمن للعاملين مواكبة التطورات التي تحدث في ميادين المعرفة؛
- ❖ توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توظيفا ينصف بالفعالية لبناء نظام معلوماتي فائق السرعة والدقة والاستجابة؛
- ❖ لا تمثل المسافات أيا كانت أبعادها أي عائق أمام عملية التنمية الاقتصادية أو الاتصال أو التعليم أو نجاح المشروعات أو الاندماج الكامل في المجتمع بشكل عام؛
- ❖ إن المعرفة متاحة بشكل متزايد لكافة الأفراد ويتم توفيرها بصورة تتوافق والاحتياجات الفردية والاجتماعية بما يمكن كل فرد من اتخاذ القرارات بصورة أكثر حكمة في كافة مجالات الحياة؛
- ❖ إن كل فرد في المجتمع ليس مجرد مستهلك للمعلومات، وكمه أيضا صانع ومبتكر لها.

3. أهمية اقتصاد المعرفة: تتجلى أهمية اقتصاد المعرفة في جملة من النقاط التالية: (كنيدة و

بوقموم، 2018)

- ❖ تعتبر المعرفة (العلمية، العملية) التي يتضمنها اقتصاد المعرفة والفكر الخلاق المبدع المبتكر أساس توليد الثروة في الاقتصاد وزيادتها وتراكمها مصدرا لتحقيق القوة الاقتصادية؛
- ❖ أحدث اقتصاد المعرفة تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد، وتمثل أهم هذه التغيرات فيما يلي:
 - تساعد استخدام مضامين المعرفة ومعطياتها في كافة مجالات الأعمال؛
 - تزايد أهمية الإنتاج المعرفي؛
 - تزايد الأهمية النسبية للاستثمار وتكوين رأس المال الفكري؛
 - تزايد حجم الصادرات من المنتجات المعرفية؛
 - نمو مستمر في المؤسسات والمشروعات التي تعمل في مجال المعرفة توليدا، إنتاجا، واستخداما؛
- ❖ يرفع اقتصاد المعرفة زيادة الأصول غير الملموسة بزيادة أهمية الأفكار، العلامات التجارية، براءات الاختراع كمدخلات، وأهمية الخدمات كمنتجات؛
- ❖ يعمل اقتصاد المعرفة على إعادة استخدام المعرفة الجديدة بما يقلل من التكلفة، ويسرع من عملية طرح المنتجات في الأسواق وتحقيق العوائد بما يضمن ميزة تنافسية لمدة أطول للمؤسسة؛
- ❖ يساهم اقتصاد المعرفة في تنامي العائد الاستثماري بالتوازي مع تزايد حجم النفقات المصاحبة للتقدم التقني والعلمي، مما يؤدي إلى تحول قانون تناقص الغلة الإنتاجية عند زيادة عناصر الإنتاج التقليدية إلى تزايد العوائد عند إضافة عنصر المعرفة في العملية الإنتاجية؛
- ❖ يمنح اقتصاد المعرفة مكانا محوريا لنظم التعليم والتدريب المستمرين بما ينمي خبرات العمالة، وما يتطلب ذلك من أساليب جديدة في وضع الخطط والسياسات؛
- ❖ خفف اقتصاد المعرفة من قيود المورد التقليدية وخاصة الطبيعية منها، بتحويل المعرفة والمعلومات إلى مورد اقتصادي متجدد، بما يقلل من ندرة الموارد ويضمن التوسع في الأنشطة الاقتصادية؛
- ❖ يحسن اقتصاد المعرفة في تحسين الأداء والرفع من الإنتاجية وتخفيض حجم تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته من خلال استخدام الأساليب التقنية المتطورة بما يحقق بدوره الاستمرارية في تطور الاقتصاد ونموه بسرعة؛
- ❖ يساهم اقتصاد المعرفة في توفير فرص عمل جديدة ومتنوعة خصوصا في المجالات التي يتم فيها استخدام التقنيات المتقدمة، وهي ترتبط بالدرجة الأولى بمن يتوفر لديهم المهارات والقدرات المتخصصة عالية المستوى بما يتناسب مع استخدام هذه التقنيات المتقدمة؛

❖ يساهم اقتصاد المعرفة في زيادة الناتج المحلي والدخل القومي بزيادة الدخل والعوائد التي تحققها المعرفة، وزيادة دخول الأفراد الذين ترتبط نشاطاتهم بالمعرفة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

4. آليات اقتصاد المعرفة:

ترتبط آليات اقتصاد المعرفة ببنية هذا الاقتصاد بحيث تؤدي هذه الآليات إلى تفعيل المعرفة ونواتجها والتكنولوجيا الناشئة عنها. وعلى ذلك يمكن اقتراح هذه الآليات في الآتي: (هيثم أحمد حسين، 2005، صفحة 06)

1.4. الآليات الاستثمارية

وهذا يعني توجيه أكبر قدر من الموارد للاستثمار في استيعاب المعرفة وتوليدها وإنتاجها ونشرها عبر كافة القطاعات الاقتصادية. ومن أمثلة هذه الاستثمارات: الاستثمار في البرمجيات والأجهزة والمكونات والبنى التحتية، لتيسير إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها.

2.4. آليات ترتبط بالموارد البشرية

حيث أنه من الأسس العامة التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة بناء قوة العمل والموارد البشرية وتدريبها والوصول بها إلى مستويات عالية من المهارة، على إعتبار أن جودة الموارد البشرية تشكل العامل الرئيسي الذي يقف خلف الإبداعات والاختراعات والنواتج الفكرية والتكنولوجية عموماً.

3.4. آليات ترتبط بنشر ودعم وتنمية ثقافة المعرفة

حيث تشكل عمليات نشر ودعم وتنمية ثقافة المعرفة الإطار أو السياق البيئي الحاضن الذي يمثل رحماً صحياً لاقتصاد المعرفة، حيث ينمو هذا الاقتصاد ويتأصل وجوده في ظل ثقافة المعرفة التي تحتضن الإبداعات والاختراعات ونواتج التكنولوجيا، ودور المعلومات وأهميته، وتعظيم قيمة العلم والعلماء والبحث العلمي ونتائجه وتطبيقاته عبر مختلف مجالات الحياة. ومن ناحية أخرى يعتمد اقتصاد والمعرفة وتناميها على شبكة جيدة محكمة لإدارة المعرفة والتحكم فيها، تعنى بالمعلومات والحاسبات وتكنولوجيا الاتصالات.

ومن المسلم به أن إنشاء هذه الشبكة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، يشكل أهم الأسس والدعامات التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة. ويمكن القول أن قدرات الدول على إنشاء هذه الشبكة، ومدى ما توفره لها من اعتمادات مالية، وآليات تنفيذية وإجرائية، يمثل حجر الزاوية في الأداء الاقتصادي المستقبلي القائم على المعرفة لهذه الدول.

4.4. آليات ترتبط بدعم وتنمية ونشر ثقافة الإبداع

حيث تمثل عمليات دعم وتنمية ونشر ثقافة الإبداع والابتكار وآلياتها، إحدى الأسس الهامة التي تقود اقتصاد المعرفة، وتدعم نموه وتجدد نواتجه وعوائده، ومن ثم فإن تفعيل هذه الآليات يمثل ضرورة معرفية. كما تشكل عمليات تعظيم قيمة الإبداع الفردي ودعمها آلية بالغة الأثر بحيث يتقلد رواد الإبداع وصناعة مواقع رفيعة المستوى مادياً ومعنوياً، وعلى المستويين الرسمي والشعبي، بحيث يتناسب التقدير المادي والمعنوي مع الجهود المخلصة المبذولة من العلماء والباحثين في مختلف

المجالات. وقد أفرزت هذه التغيرات والتحولت في منظور الثروة وقيمتها وعائدها، أن تنامت القيم المضافة للمعرفة والتكنولوجيا وتطبيقاتها، وتداعيات تأثيراتها في حياة الناس والمجتمعات وما يتطلبه ذلك من تحديث. وبات تقدم الدول والمجتمعات وتحديث واقعها مرهون بتفعيل آليات المعرفة إقتناءً وإكتساباً واستيعاباً وتوليداً وإنتاجاً وتوظيفاً في مختلف مجالات الحياة.

II. نظام المعلومات المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية.

إن نظام المعلومات عامة هو ذلك الإطار الذي يتم في ظلّه التنسيق بين موارد المؤسسة لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (معلومات) تساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.

1. ماهية نظام المعلومات المحاسبي.

يعرف نظام معلومات المحاسبي بأنه أحد مكونات التنظيم الإداري يختص بجمع، تبويب، معالجة وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات والأطراف الخارجية، والجهات الحكومية، الدائنين، المستثمرين، وإدارة المؤسسة. (بلعجوز، 2009)

كما يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه مجموعة من المبادئ والأساليب التي يمكن عن طريقها تجميع البيانات والمعلومات داخل المؤسسة بصورة تمكن من تحقيق الأهداف الإدارية فمن خلال هذا النظام يتم تمويل العمليات الاقتصادية المثبتة في مستندات سواء داخلية أو خارجية في صورة قيم، ثم قيدها في السجلات والدفاتر والكشوف الداخلية في ضوء قواعد وأصول محددة، بهدف التوصل إلى معلومات على شكل تقارير محاسبية عن فترات متعاقبة لاستخدامها في أغراض مختلفة كالخطيط، الرقابة، واتخاذ القرارات. (حلمي وآخرون، 2003)

ويعرف نظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة عمومية ذات نشاط مستمر على أنه الصورة العاكسة لمحاسبة التسيير لهذه المؤسسة بدءاً من إجمالي التكاليف والإيرادات المحققة وصولاً إلى نظام معلوماتي يعتمد في وضع التقديرات المستقبلية. (MIMECHE, 2005)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن لنظام المعلومات المحاسبي بعد مالي وإداري، فهو أداة لتوفير المعلومات الإدارية للمؤسسة على اختلاف أنواعها سواء كانت هادفة للربح أو غير هادفة له، زمن خلال تلك المعلومات المحاسبية يتم بناء القرارات الداخلية للمؤسسة التي تعكس جودة التسيير وبالتالي حسن الأداء، وبالتالي تتمتع بسمعة ايجابية تكسيها مكانة اقتصادية مرموقة جاذبة للعملاء والمستثمرين مما يعزز عوائدها المالية، ويشجع استمراريتها.

2. أهمية نظام المعلومات المحاسبي

عرفت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) * المحاسبة على أنها نظام للمعلومات وأن الهدف الرئيسي للمحاسبة هو تزويد المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات. لذلك فإن لجنة تعديل المنهج المحاسبي افترضت بأن المنهج المحاسبي يجب أن يصمم بالمفاهيم الأساسية التالية: (الجزراوي و الحنابي، 2009)

* International Accounting Standard Committee

- ❖ استخدام المعلومات في عملية اتخاذ القرارات؛
- ❖ طبيعة تصميم استخدام، تنفيذ، نظم المعلومات المحاسبية (بناء النظام)؛
- ❖ عملية إعداد (إبلاغ) تقارير المعلومات المالية.

3. خصائص نظام المعلومات المحاسبي

- يتميز نظام المعلومات المحاسبي عن باقي أنظمة المعلومات في المؤسسة بكونه يخضع لقيود قانونية واجتماعية ، ولهذا ينفرد بالخصائص التالية: (بوجدوية، 2008)
- ❖ يسمح بعرض ثروة المؤسسة: حيث ترمي الوثائق المحاسبية على اختلافها إلى إبراز الحقيقة الاقتصادية للمؤسسة، فهو نظام يصور ثروة المؤسسة.
 - ❖ يخضع لمعايير وقوانين: يعتمد نظام المعلومات المحاسبي على جملة من القواعد والمبادئ التي تفرضها السلطات العمومية مما يعطي مصداقية لتعاملات المؤسسة وهذا من أجل تحقيق هدف مزدوج يتمثل في الرقابة على أنشطة المؤسسة من جهة والوفاء بالتزام إظهار المعلومات المحاسبية من جهة أخرى.
 - ❖ خصوصية البيانات (مدخلات النظام)

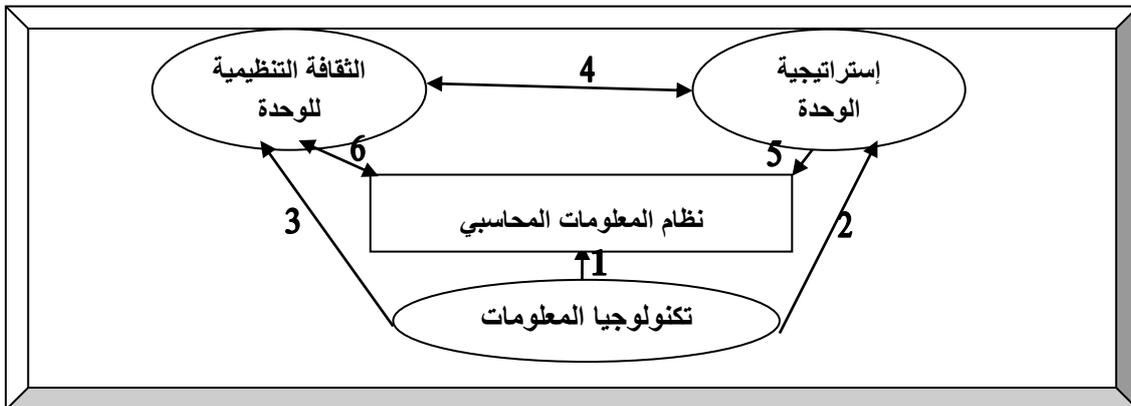
المعالجة: يهتم نظام المعلومات المحاسبي ببيانات تتميز من حيث طبيعتها، فهو لا يعالج سوى بيانات ومعلومات معبر عنها بصفة نقدية كما تتميز بكونها وقائع تاريخية، تعبر عن نشاط المؤسسة ويجب أن تكون مقيدة بوثائق إثبات.

خصوصية طرق المعالجة: إن الطابع القانوني الذي يميز نظام المعلومات المحاسبي، يؤثر مباشرة على طرق معالجة البيانات، فخلافا لبعض أنظمة المعلومات، نجد أن عملية المعالجة في نظام المعلومات المحاسبي تتم وفق التسلسل الزمني لوقوع العمليات المثبتة في المستندات مع اعتماد إجراءات مبنية على الرقابة ، تسمح بتجنب الأخطاء والتزوير.

- ❖ **خصوصية المعلومات (مخرجات النظام):** لا بد أن تتوافر في المعلومات بعض الخصائص منها: الملائمة، الوقتية، السهولة والوضوح، الصحة والدقة، الشمول، القبول (شكلاً ومضموناً).

والشكل الموالي يبين أهم العوامل المؤثرة في تصميم نظام المعلومات المحاسبي:

شكل 02: العوامل المؤثرة في تصميم نظام المعلومات المحاسبي



4.المعلومات المحاسبية ومستعملها وخصائص جودتها.

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية والتي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل و التقارير المستخدمة داخليا. وتحتل المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية أهمية كبيرة وذلك بسبب الأتي: (أحمد قايد و هلايلي، 2019، صفحة 246)

❖ إن المعلومات المحاسبية تعد الدعامة الأساسية التي تبني عليها القرارات المالية التي تتخذها الوحدة الاقتصادية، وإن هذه المعلومات هي التي تبني عليها الحقائق والتقديرات القيمة لأنها المادة الأولية لصناعة القرار الصائب وإن درجة دقة وموضوعية القرار تتناسب طردا مع دقة وكفاية المعلومات المحاسبية المتوفرة.

❖ إن المعلومات المحاسبية تتصف بدرجة من الدقة أكثر من غيرها من المعلومات الأخرى، وذلك بسبب ما تحتويه نظم المعلومات المحاسبية من الأسس والضوابط والمعايير التي لا تخلو منها أي خطوة أو إجراء أو مستند في النظام.

❖ إن المعلومات المحاسبية تتمتع بمستوي من المنطق قد لا يتوفر في غيرها من المعلومات وتستمد هذا المنطق من النظرية المحاسبية التي تحكم إنتاج المعلومات من مبادئ وفروض والتي تعد مرشدا في أداء العمل المحاسبي.

❖ إن المعلومات المحاسبية هي الأساس الذي يعتمد عليه ملايين المستثمرين في سوق المال لتحديد قراراتهم الاستثمارية

❖ إن المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في سوق المال دور رئيس في تحديد قرارات المقرضين والممولين لمشاريعها الجديدة.

1.4.مستخدمي المعلومات المحاسبية.

من أهم مستخدمي المعلومات المحاسبية ما يلي: (قورين و معمري، 2019)

❖ **المستثمرون الحاليون والمتوقعون** : وهم مقدمي رأس المال الحاليين بالإضافة إلى أولئك الذين يفكرون جديا في الأم، ولديهم القدرة | على ذلك وهذه الفئة تشمل : غالبية رجال الأعمال أو الشركات الأخرى أو أي جهة لديها فائض من المال ترغب في استثماره في المؤسسة، وهم يعتمدون على التقارير المالية كمصدر أساسي للمعلومات، ويهتم هذا القطاع بتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات بشأن الإبقاء أو بيع استثماراتهم في المؤسسة أو عدم الاستثمار؛

❖ **المقرضون الحاليون والمرقبون**: وتشمل دائني المؤسسة من المقرضين العاديين كالمصارف أو حملة السندات أو صناديق التنمية أو المؤسسات المالية الأخرى غير الهادفة للربح، وهؤلاء يعتمدون على التقارير المالية في اتخاذ قرارات الائتمان أو الإقراض أو شراء سندات سواء في الأجل الطويل أو المتوسط أو القصير؛

- ❖ إدارة المؤسسة : على الرغم من أن إدارة المؤسسة هي التي تقوم بإعداد التقارير المالية إلا أنها تعتبر أحد أكثر الفئات استخداماً لها باعتبارها أحد مصادر المعلومات اللازمة للحصول على مؤشرات الكفاءة والفاعلية ولعمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء وإعداد الموازنات الخاصة بالمستقبل؛
 - ❖ الموردون والعملاء: ويهتم هذين القطاعين بالحصول على معلومات تمكنهم من اتخاذ قرار بشأن استمرار أو عدم استمرار تعاملهم مع المؤسسة، وبالتالي فهم يستخدمون التقارير المالية في دراسة قدرة المؤسسة على الاستمرارية ويركزون على هذه المعلومات بدرجة أكبر عند وجود تعاملات طويلة الأجل بينهم وبين المؤسسة، ولكن أغلب الموردون يهتمون بالمؤسسة على مدى أقصر من المقرضين؛
 - ❖ الموظفون: الموظفون والمجموعات الممثلة لهم يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية صاحب العمل، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار ودفع مكافآتهم وتعويضاتهم؛
 - ❖ الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة: تتنوع هذه الدوائر والمؤسسات وبالتالي تنوع استخداماتها للتقارير المالية:
 - ❖ وزارة المالية ودوائر الضرائب والضريبة المضافة والجمارك تهتم بالمعلومات التي تمكنها من التقدير الضريبي، أو وضع السياسات الضريبية وفحص مدى الالتزام بقانون ضريبة الدخل؛
 - ❖ سلطة النقد تطلع على التقارير المالية للبنوك لأغراض الرقابة والإشراف عليها ؛
 - ❖ دائرة الإحصاء المركزية تطلع على التقارير المالية لأغراض الإحصاءات العامة ... الخ وغيرها من الاحتياجات.
 - ❖ وزارة التخطيط تحتاج للمعلومات التي يمكن استخدامها في التخطيط الشامل والتنمية المستدامة؛
 - ❖ أسواق المال والبورصات العالمية والمحلية: تدرس التقارير المالية بعناية لتستطيع قبول أو عدم قبول تداول الأوراق المالية للمؤسسات فيها بناء على الكثير من المعايير التي تتطلبها والتي تحاول من خلالها توخي أعلى حد من الشفافية؛
 - ❖ غرف التجارة والصناعة واتحادات أرباب العمل لاستخدامه في الترويج للاقتصاد الوطني وتبادل المعلومات.
 - ❖ مكاتب ومراكز الأبحاث والباحثين لاستخدامها في أغراض البحث العلمي.
- وعند النظر في فئات المستخدمين على تنوعها وتنوع أغراضهم وتنوع إمكاناتهم تستنتج أن القوائم المالية هي أن تعد في ظل فرضية أساسية وهي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في استخدام وتفسير المعلومات الحماسية كما يجب عرضها بطرق منظمة منطقية بحيث مكيا للمستخدم متوسط الكفاءة قراءتها وفهمها بيسر وسهولة.

2.4. جودة المعلومة المحاسبية في إطار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

باعتبار المعلومات المحاسبية أمر بالغ الأهمية، فتوفير معلومات محاسبية عالية الجودة بشأن أنشطة المؤسسة يعمل على تحقيق أفضل النتائج في ظل الظروف المحيطة بها، فالهدف الرئيسي من البيانات المالية هو تقديم المعلومات ذات الصلة عن حالة المؤسسة المالية والتشغيلية لمساعدة المستثمرين والدائنين في اتخاذ القرارات المالية الهامة والصائبة، والبيانات المالية التي تحقق هذا الهدف يجب أن تكون لها نوعية جيدة وفعالة، وعليه فإن جودة المعلومات المحاسبية تعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها. (أحمد قايد وهلايلي، 2019، صفحة 247)

إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يمكن أن تحدد فيما إذا كانت المعلومات الناتجة عن تطبيق بديل محاسبي معين أكثر / اقل فائدة في مجال اتخاذ القرارات، أن الهدف الرئيسي من تحديد مجموعة الخصائص هو استخدامها كأساس التقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية، وان هذا المستوى لا يعتمد على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فقط وإنما يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات) واهم هذه الخصائص هي خاصية القابلية للفهم بمعنى أن تكون المعلومات مفهومة من جانب متخذ القرار، ففائدة المعلومات لمتخذ القرار تعتمد على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام مثل:

❖ طبيعة القرارات التي يواجهها؛

❖ نموذج القرار للمستخدم؛

❖ طبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها؛

❖ مقدار ونوعية المعلومات التراكمية؛

❖ قدرة متخذ القرار على تحليل المعلومات؛

❖ مستوى الفهم والإدراك المتوفر لدى متخذ القرار.

مما سبق ذكره يمكن القول بأن الخصائص النوعية التي تحقق جودة المعلومة المحاسبية هي:

(نصيف العبيدي و علة الجحاي، 2015)

أولا: الخصائص الأساسية تتمثل في

الملاءمة: القيمة التنبؤية، القيمة التوكيدية والأهمية النسبية (المادية) والتمثيل الصادق : الاكتمال؛
الحيادية والخلو من الخطأ

ثانيا: الخصائص التعزيزية تتمثل في قابلية المقارنة قابلية التحقق الوقتية والقابلية للفهم.

III. أثر اقتصاد المعرفة على طبيعة ومسار المعلومات المحاسبية.

إن توفير المعلومات المالية والمحاسبية لمستخدميها كما أسلفنا الذكر، أصبح أكثر تعقيدا في ظل المستجدات التي أفرزها اقتصاد المعرفة، الأمر الذي يستدعي ضرورة قيام المحاسبين بتطوير وتكييف

نظام المعلومات المحاسبية ليوكب هذه المستجدات وبالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة منه. نستعرض في هذا الجزء من البحث أهم مستجدات اقتصاد المعرفة في مجال المعلومات، وكيف أثرت على المعلومات المحاسبية على وجه الخصوص.

1. النشر الإلكتروني للمعلومات المحاسبية.

يتمثل الحد الأدنى من المعلومات التي يجب نشرها من خلال المواقع على الإنترنت في: (هيثم أحمد حسين، 2005، صفحة 09)

- ❖ بيانات ومعلومات مالية، مثل التقارير المالية السنوية والربع سنوية، والنسب المالية، ووضع المخزون، وتقرير مدقق الحسابات، وبيانات مقارنة مع المنافسين.
- ❖ بيانات ومعلومات وصفية وغير مالية، مثل وصف المنتجات والخدمات التي تقدمها المنشأة وعدد العاملين بها وتشكيل مجلس الإدارة ووسائل الإتصال بها.
- ❖ أدوات على الموقع تتيح للمستخدم إجراء عمليات معينة مع المنشأة صاحبة الموقع كخدمات التجارة الإلكترونية.

وتحقق المؤسسة المستخدمة لهذا الأسلوب الحديث لنقل المعلومات، المزايا التالية:

- ❖ تخفيض تكلفة ووقت نشر المعلومات؛
 - ❖ زيادة قدرتها على التعامل مع عملاء غير معروفين من قبل وإمدادهم بالمعلومات؛
 - ❖ زيادة حجم ونوعية وسرية البيانات والمعلومات المنشورة إلكترونياً؛
 - ❖ تحسين إمكانية الوصول إلى المستثمرين المحتملين سواء داخل الدولة أو خارجها.
- وفضلاً عن ذلك يمكن أن تقدم المؤسسة من خلال استخدام تكنولوجيا النشر الإلكتروني تدفق للصوت والصورة من خلال مواقعها كما هو واضح في خدمة المتجر الافتراضي *Virtual Exhibition*. كما يمكنها أيضاً فتح خطوط مباشرة لتلقي المعلومات والرسائل من خلال البريد الإلكتروني. كما يمكن لهذه المؤسسات استخدام مجموعة من الأوامر تساعد على تدقيق وتحليل وإستخدام المعلومات، ولعل من أهمها:

- ❖ تحليلات باستخدام الرسومات والوسائل السمعية والمرئية لإانعقاد الجمعيات العمومية وغيرها.
 - ❖ تسجيل عناوين البريد الإلكتروني للمتصلين لإبلاغهم أولاً بأول بمعلومات هامة عن المؤسسة، وإعداد سجل لحصر المترددين على الموقع.
 - ❖ أدوات ربط مع مواقع أخرى على الشبكة توفر للمتصل سرعة الحصول على بيانات ومعلومات أخرى مكتملة قد يحتاج إليها من هذه المواقع الأخرى.
 - ❖ تقديم رسائل تحذيرية ترفق مع القوائم المالية.
 - ❖ التعريف بوسائل نقل الملفات والبيانات.
- وقد إتضح أن هناك علاقة ارتباط طردية بين حجم المؤسسة ويمثله القيمة السوقية لأصولها

وبين نشر المعلومات المالية عبر الإنترنت. ولهذه العلاقة ما يبررها منطقياً، فالمؤسسات كبيرة الحجم أقدر مالياً وإدارياً على تكلفة إقامة موقع على شبكة الإنترنت يتضمن من المعلومات الخاصة ما يعود عليها بالمنافع التي تفوق تلك التكلفة. وهذا ما يدعم إتجاه المنشآت نحو الاندماج والتكتل والتحالف. وللمحاسب مهام عديدة في مجال الإنترنت من أهمها دوره في تصميم قاعدة البيانات المحاسبية للمواقع المحاسبية على الإنترنت ، ودوره في تصميم المواقع المحاسبية نفسها ، ودوره في تحليل التكلفة والعائد من استخدام الإنترنت.

من ناحية أخرى يمثل التقرير المالي الإلكتروني أحد الممارسات التي يمكن للمؤسسة أن تختارها ، وتتفاوت محتوياته إلى حد بعيد من مؤسسة إلى أخرى ، كما أن مستوى العرض والإفصاح يرتبط طردياً بحجم المؤسسة بما يعكس انخفاض تكلفة هذا العرض عند كبر حجم المؤسسة.

ويمكن إعتبار المؤسسة بأنها مطبقة للتقرير المالي الإلكتروني إذا كان لديها موقع واحد على الأقل على شبكة الإنترنت ويتضمن واحداً على الأقل مما يلي:

أ. مجموعة كاملة من القوائم المالية السنوية.

ب. تقارير مالية دورية طبقاً لما هو محدد بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 34.

ج. أداة ربط بقوائمها المالية في أي مكان آخر بشبكة الإنترنت. فعلى سبيل المثال يمكن أن يتحول المستخدم من موقع المؤسسة على الشبكة إلى موقع هيئة سوق المال مثلاً على نفس الشبكة ويحصل على بيانات ومعلومات عن القوائم المالية للمؤسسة من هذا الموقع.

2. تأثير تكنولوجيا المعلومات على المهام المحاسبية.

إن تأثير تكنولوجيا المعلومات على المهام المحاسبية يمكن ملاحظته من خلال إعادة تنظيم أو أقلمة المهام، مع الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية: (جاو حدو، 2006)

✓ تطوير مهام الاستشارة: إن تبني المؤسسات الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات يفرض عليها تطوير بعض أنشطتها باتجاه استعمال الانترنت ومن ثم ظهور ما يعرف بالتجارة الإلكترونية... إلخ. وخبير المحاسبة بصفته المستشار المفضل لمسيرى المؤسسات لا يمكن أن يكون على هامش هذه التحولات في التكنولوجيا، بل يجب أن يكون دائماً حاضراً أمام طلبات هؤلاء المسيرين نتيجة للتحولات التي تعرفها بعض مهام الاستشارات، ولهذا فخبير المحاسبة يجب أن يساير هذه التطورات بما يسمح له لعب دور المستشار بالنسبة لمسيرى المؤسسات.

✓ تأثير تكنولوجيا «ASP» (Application Service Provider) على المهام المحاسبية: إن نظام ASP، هو أن المورد يقترح على زبائنه إقامة جميع تطبيقاتهم ومعلوماتهم في موقع معين في الانترنت بشكل يوفر لهم الحماية التامة وإمكانية الإطلاع على معلوماتهم في أي وقت، ومن مزايا هذا النظام:

❖ لا توجد قيود متعلقة بالبرامج المعلوماتية بالنسبة للمستعمل؛

❖ الحماية التامة والقصوى بالنسبة للمعلومات؛

❖ إعادة تأهيل مستمرة للتطبيقات دون تدخل المستعمل؛

❖ الإطلاع المباشر على المعلومات من أي جهاز انترنت ثابت أو متحرك؛

❖ الإطلاع الجماعي في نفس الوقت لمجموعة من المستعملين.

باستخدام هذا النظام، فإن خبير المحاسبة لا يكون مجبر بتنفيذ مهامه في مكتبه أو على مستوى المؤسسة (الزبون)، بل أن هذه المهمة المحاسبية تنفذ في أي مكان، وما يكون على خبير المحاسبة إلا الدخول إلى هذا النظام لتصحيح أو معاينة التسجيلات المحاسبية، وهو ما يعتبر ثورة جديدة في مجال مسك الحسابات.

✓ الحد من الاحتكار المهيمن: إن تكنولوجيا المعلومات يكون أثرها واضحا على الاحتكار المهيمن، ذلك أن هذه التكنولوجيات فتحت المجال إلى الجميع لعرض قدراتهم وخدماتهم في سوق المهنة المحاسبية، وهذا بالاعتماد خاصة على مواقع الانترنت، وبالتالي فإن الاحتكار الذي كان يمارسه بعض خبراء المحاسبة اتجه إلى الزوال تدريجيا بفضل تكنولوجيا المعلومات وأصبحت المنافسة في هذا المجال كبيرة جدا من قبل ممارسين داخلين آخرين، أو من قبل المؤسسات والشركات العالمية المعروفة في المجال المحاسبي. وبهذا أصبح السوق لا يعترف إلا بالكفاءات والخدمات المقدمة بأقل تكلفة وهي في الحقيقة المفتاح الوحيد لنجاح خبراء المحاسبة.

✓ استعمال الإعلام الآلي في التدقيق المالي: إن مهام التدقيق المالي كأحد نشاطات ومهام | خبير المحاسبة عرفت بدورها تطورا كبيرا بفضل استخدام وسائل الإعلام الآلي والبرامج الجديدة للمراقبة والتفتيش. ومتطلبات الاقتصاد الجديد تفرض على مدققي الحسابات استخدام هذه التكنولوجيات الجديدة، على اعتبار أن زبائن ومؤسسات هذا الاقتصاد يريدون معلومات أكثر دقة وبأسرع وقت ممكن، واستخدام برامج معلوماتية تسمح بتدقيق جميع العمليات المحاسبية عوضا عن طريقة العينة الإحصائية المستخدمة في التدقيق التقليدي (اليدوي).

3. انعكاسات تكنولوجيا المعلومات على بناء نظام معلومات محاسبي إلكتروني.

يتجلى الأثر الذي تضيفه تكنولوجيا المعلومات على المعلومات المحاسبية في مجالات الفاعلية والكفاءة الاقتصادية، في الدور الذي لعبته في تطوير نظام المعلومات المحاسبي اليدوي إلى إلكتروني أو محوسب.

1.3 مفهوم نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني.

هو عبارة عن مجموعة من النظم والإجراءات والأجهزة الإلكترونية والأفراد، التي تعمل داخل المؤسسة الاقتصادية بهدف تجهيز البيانات وتوفير معلومات، التي تحتاجها الإدارة والجهات الأخرى في شأن اتخاذ القرارات. تشتمل النظم المتكاملة للمعلومات المحاسبية على عدة أنظمة فرعية، ويتكون كل نظام فرعي من مجموعة من الإجراءات والأساليب، التي توصل إلى تحقيق أهدافه، مع مراعاة ضرورة وجود الإجراءات التي تكفل ربط هذه النظم الفرعية ببعضها بعض، ومن ثم ربطها بالنظام المتكامل للمعلومات المحاسبية، وبالنظام الأب في المؤسسة (نظام المعلومات الإداري)، والذي يعتبر النظام المحاسبي أحد أنظمتها الفرعية. (رملي، 2011)

هذا وتعتمد النظم المحاسبية المحوسبة بشكل أساسي على وجود أجهزة الحاسب وملحقاته المختلفة العاملة، من كوادرم مؤهلة للعمل بهذه الأجهزة، وقواعد بيانات، وبرمجيات محاسبية تطبيقية

وغيرها. ولعل أهم ما يميز النظم المحاسبية المعلوماتية المحوسبة هو وجود قواعد البيانات، التي تعمل على تخزين كميات ضخمة من البيانات ومعالجتها بواسطة البرمجيات التطبيقية، ومن ثم تحويلها إلى معلومات عند الطلب. وبذلك تصبح نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة أوسع قاعدة من النظم المحاسبية التقليدية، نظرا لاعتمادها على الحاسوب الذي يحقق كثيرا من المزايا في مجال الأعمال المحتسبة، كما أن هذه النظم في شكلها هذا تمهد التجميع وتجهيز كمية ضخمة من البيانات، وذلك من خلال عدة نظم فرعية، تختص بمجالات محددة لجمع البيانات ومعالجتها بواسطة تكنولوجيا الحاسب الالكتروني، ومن ثم توفر المعلومات اللازمة لمساعدة الإدارة والفئات الأخرى في شأن اتخاذ القرارات.

2.3. دور تكنولوجيا المعلومات في بناء نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني.

يمكن تلخيص أثر تكنولوجيا المعلومات على تطوير نظام المعلومات المحاسبي من خلال ثلاث اتجاهات أو محاور رئيسية وهي كالتالي: (محسن خضير، 2018)

✓ **السرعة في معالجة البيانات وعرض النتائج:** تصل سرعة الحاسوب في تنفيذ عمليات تشغيل

البيانات واسترجاع المعلومات القديمة إلى ملايين الحركات في الثانية الواحدة فضلا عن أن الحاسوب يستطيع العمل طوال ساعات اليوم دون التعرض للخطأ أو التعب أو الملل والضجر.

وقد قدر أحد الخبراء إن العمل دقيقتين على الآلات الالكترونية باستخدام كامل طاقتها توازي خمسين سنة من العمل اليدوي الروتيني ويمكن وصف السرعة في الأداء باتجاهين :

❖ **سرعة تحديث المعلومات المحاسبية:** إذ يتميز الحاسوب بسرعة فائقة في تشغيل

البيانات واستقبالها بعدة طرق ومن مسافات بعيدة والقيام بعمليات التسجيل والتحويل والترصيد وقت حدوثها، وبالتالي تحديث أرصدة الحسابات أول بأول وتوفير معلومات حديثة في الوقت المطلوب.

❖ **سرعة تقديم المعلومات المحاسبية :** يمتلك الحاسوب قدرة على تقديم المعلومات

المحاسبية المخزونة والمطلوبة حتى من أماكن بعيدة عن مركز الحاسوب، خلال ثوان ويقدر البعض هذه السرعة إلى حوالي 16 صفحة في الدقيقة منها ما هو مرئي على الشاشة بأشكال متنوعة كالجداول والرسوم والصور أو قد تكون على شكل تقارير.

✓ **الدقة في النتائج:** يقدم الحاسوب معلومات دقيقة خالية من الأخطاء، عدا الأخطاء التي

تحصل أثناء تغذية الحاسوب بالمعلومات يدويا أو الأخطاء في البرامج، ومع ذلك تعد أخطاء الحاسوب قليلة جدا قياسا بحجم البيانات الهائل التي تتم معالجتها.

✓ **مجال رقابة الإدارة العليا :** يساعد استعمال تكنولوجيا المعلومات على توسيع مجال رقابة

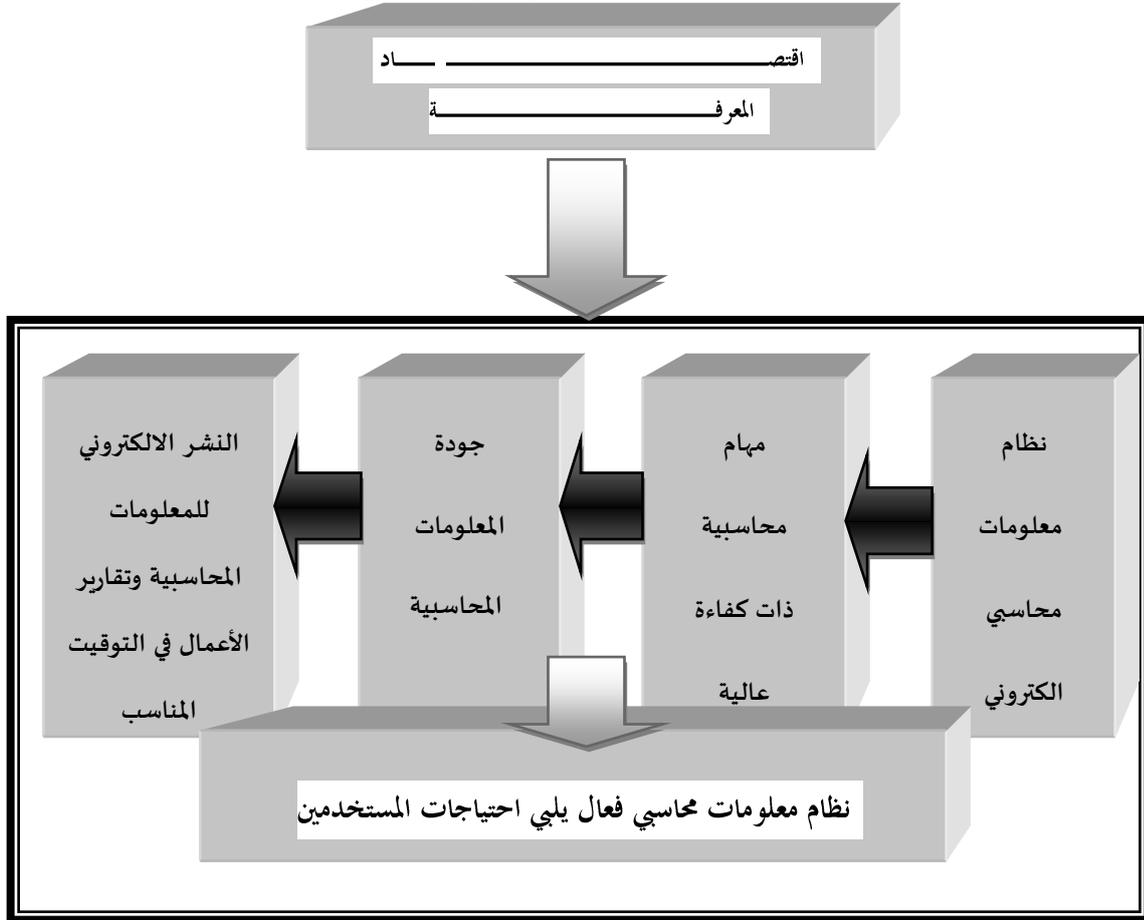
الإدارة العليا مع التوسع في توزيع عملية اتخاذ القرارات في الإدارة التنفيذية وهذا الاتجاه يعني مركزية الرقابة ولامركزية اتخاذ القرارات وهو أسلوب يجمع بين مزايا الأسلوبين في وقت واحد ويحقق مرونة ودرجة استجابة عالية في المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية.

✓ الاقتصاد في التكاليف: إن تكنولوجيا المعلومات أداة فعالة لتخفيض حجم النفقات وإعادة التنظيم، وكذلك تخفيض حجم الجهاز الإداري وبالأخص الإدارة الوسطى فضلا عن العمالة المستخدمة في الإنتاج، وكل ذلك يؤدي إلى تخفيض تكاليف المعالجات الحاسبية.

✓ خلق قنوات اتصالات جديدة: ساعدت تكنولوجيا المعلومات على خلق قنوات اتصالات جديدة من خلال شبكة الاتصالات على مستوى النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية (على مستوى الوطني أو العالمي) وقد مكن ذلك من زيادة سرعة تدفق ومعالجة وتبادل المعلومات وتطوير أدوات حديثة لتبادل المعلومات كالاتتماعات والتفاوض وعقد الصفقات عن طريق الشبكات والاتصال عن بعد أو الأدوات الأخرى، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة كفاية وفاعلية نظام المعلومات الحاسبي.

من خلال المفاهيم النظرية السابقة، يمكن تلخيص أثر اقتصاد المعرفة على المهام والمعلومات الحاسبية وفق الشكل التالي:

شكل 03: تأثير اقتصاد المعرفة على جودة المعلومات الحاسبية



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مضامين الدراسة

IV. خاتمة

تناولت هذه الدراسة أثر اقتصاد المعرفة على المعلومات الحاسبية، حيث تم في المبحث الأول استعراض إطار نظري لاقتصاد المعرفة، والذي خلص إلى أن اقتصاد المعرفة هو اقتصاد يكون فيه استثمار واستخدام المعرفة بإنتاجها واستعمالها وتوزيعها هو القوة الدافعة للنمو الاقتصادي وخلق

الثروة للمؤسسة. حيث يعتمد في فلسفته وآلياته على مدخلات المعرفة كقيمة مضافة في النظام الاقتصادي المعاصر والتي يوظفها لإنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية، كما تميزه آليات مختلفة تجعله فعالاً في التنمية. ثم وفي المبحث الثاني أسهبنا في تشريح نظام المعلومات المحاسبي من مفهوم ومكونات وكذا خصائص المعلومات المحاسبية وجودتها، وفي المبحث الثالث والأخير قمنا بالربط بين المتغيرين من خلال إبراز أثر اقتصاد المعرفة على المعلومات المحاسبية وذلك بالإشارة إلى المستجدات التي أتت بها هذا الاقتصاد من مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تطوير نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني، وأثر ذلك على زيادة كفاءة المهام المحاسبية، وكذا نشر الكتروني للمعلومات مما يعكس تجسيد نظام معلومات محاسبي فعال يفي بمتطلبات المستخدمين للقوائم المالية التي تتضمن المعلومات المحاسبية اللازمة لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية.

1. نتائج الدراسة :

من خلال الدراسة، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ❖ لقد أدى الانتشار الواسع لاقتصاد المعرفة واحتوائه على الآليات المتنوعة إلى إحداث تغيير ملحوظ في طبيعة وخصائص المعلومات المحاسبية ووتيرة العمل المحاسبي عما كان سائداً في الاقتصاد التقليدي؛
- ❖ أهم ما ميز النشر الإلكتروني للمعلومات المحاسبية هو السرعة وإمكانية الحصول على المعلومة المفيدة لاتخاذ القرارات في أوقات متعددة ومستخدمين متعددين،
- ❖ إن تطور نظام المعلومات المحاسبي التقليدي إلى الكتروني يستدعي الإلمام بمجموعة من المتطلبات التي تعزز المهام المحاسبية ذات الكفاءة الكفيلة باستغلال وإنتاج معلومات محاسبية ملائمة وقابلة للفهم، ومن هته المتطلبات نذكر أهم عنصر وهو المعرفة العلمية والتقنية في مجال التدقيق والمحاسبة في ظل استخدام التقنيات الحديثة وعدم الاقتصار على الخبرة وروتين العمل، إضافة إلى البحث والتعليم المستمر.

V. المراجع

- ❖ ابراهيم الجزراوي، و عامر الحنابي. (2009). أساسيات نظم المعلومات المحاسبية. الأردن: دار اليازوري للنشر.
- ❖ إيمان داود الشرع حسين. (2015). تأثير اقتصاد المعرفة في الفحص الضريبي. مجلة دراسات محاسبية ومالية.
- ❖ جمعة أحمد حلمي، و آخرون. (2003). نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر. الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- ❖ حاج قويدر قورين، و خيرة معمري. (2019). جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا .

- ❖ حسين بلعجوز. (2009). نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية. مؤسسة الثقافة الجامعية.
- ❖ رافد كاظم نصيف العبيدي، و طلال محمد علة الجحاوي. (2015). قياس جودة المعلومات المحاسبية. الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- ❖ رضا جاو حدو. (2006). أثر التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على المهنة المحاسبية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية .
- ❖ ريم محسن خضير. (2018). دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الميزة التنافسية للشركة. مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية.
- ❖ زليخة كنيذة، و محمد بوقموم. (2018). الاندماج في اقتصاد المعرفة بين المتطلبات ومؤشرات القياس. مجلة اقتصاديات المال والأعمال .
- ❖ سيد أحمد بوجذوية. (2008). دور الرقابة في تقييم نظام المعلومات المحاسبي. أطروحة ماجستير، الجزائر- المدرسة لعليا للتجارة.
- ❖ عاشور حيدوشي، و ميلود وعيل. (2018). الاقتصاد المعرفي في الجزائر - الواقع والمعوقات. مجلة البحوث والدراسات العلمية.
- ❖ عبد لمنعم هيثم أحمد حسين. (2005). اقتصاد المعرفة وأثره على الممارسات المحاسبية. المؤتمر الدولي لخامس حول: اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة، يومي 25/27 أفريل. الأردن.
- ❖ فاطمة يحيياوي. (2017). أثر القيادة بالتمكين على كفاءة رأس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة . أطروحة دكتوراه جامعة المدية- الجزائر.
- ❖ فياض حمزة رملي. (2011). نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة. شركة مطابع السودان.
- ❖ نور لدين أحمد قايد، و إسلام هلايلي. (2019). دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية. مجلة المال والأعمال .
- ❖ *MIMECHE, A. (2005). système d'information comptable et système de gestion de l'entreprise industrielle. Thèse de doctorat, Ecole Supérieure de Commerce-Alger.*